



INFCIRC/549/Add.7

10 June 1998

GENERAL Distr.

ARABIC

Original: ENGLISH and CHINESE

الوكالة الدولية للطاقة الذرية
نشرة اعلامية

**رسالة وردت من دول أعضاء معينة
عن سياساتها المتعلقة بادارة البلوتونيوم**

١- تلقى المدير العام مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ من بعثة الصين الدائمة لدى الوكالة. وفي محتويات المذكرة الشفوية المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ تقدم حكومة الصين سقفاً لالتزام الصين بموجب "المبادئ التوجيهية لادارة البلوتونيوم" (الواردة في الوثيقة INFCIRC/549 المؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ والمشار اليها فيما يلي بـ"المبادئ التوجيهية") - معلومات عن مقتنياتها الوطنية من البلوتونيوم المدنى غير المشع حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وفقاً للمرفق باء من المبادئ التوجيهية. وفي محتويات المذكرة الشفوية نفسها تقدم حكومة الصين، وفقاً لالتزامها بموجب المبادئ التوجيهية، بياناً يشرح استراتيجيتها الوطنية بشأن القوى النووية ودورة الوقود النووي وبشأن ادارة البلوتونيوم.

٢- وعلى ضوء الطلب الذي أبدته الصين في مذكرة الشفوية المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بشأن سياساتها المتعلقة بادارة البلوتونيوم (الوثيقة INFCIRC/549 المؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨)، ترد طيبة نصوص محتويات المذكرة الشفوية المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ من أجل اطلاع جميع الدول الأعضاء.

توفيراً للنفقات، طبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ.

المرفق بـاء

الأرقام السنوية الخاصة بأرصدة البلوتونيوم المدنى غير المشع

حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦
 (أرقام السنة السابقة بين قوسين)
 مقربة إلى أقرب ١٠٠ كيلوغرام من البلوتونيوم
 مع ادراج الكميات التي تقل عن ٥٠ كيلوغرام كما هي
 [كيلو غرام من البلوتونيوم]

المجاميع الوطنية

<u>(صفر)</u>	<u>صفر</u>	البليوتونيوم المفصول غير المشع في مخازن المنتجات في محطات إعادة المعالجة
<u>(صفر)</u>	<u>صفر</u>	البليوتونيوم المفصول غير المشع في مرحلة الانتاج أو الصناعة والبليوتونيوم الذي تحتويه المنتجات غير المشعة شبه المصنعة أو شبه الجاهزة في محطات صنع الوقود أو غيرها من محطات الصناعة أو في أماكن أخرى
<u>(صفر)</u>	<u>صفر</u>	البليوتونيوم الذي يحتويه وقود "موكس" غير المشع أو منتجات مصنعة أخرى في موقع المفاعلات أو في أماكن أخرى
<u>(صفر)</u>	<u>صفر</u>	البليوتونيوم المفصول غير المشع الموجود في أماكن أخرى

ملحوظة:

<u>(صفر)</u>	<u>صفر</u>	١' البليوتونيوم المشمول في البنود ٤-١ أعلاه، الذي تملكه هيئات أجنبية
<u>(صفر)</u>	<u>صفر</u>	٢' البليوتونيوم في أي شكل من الأشكال المذكورة في البنود ٤-١ أعلاه، الذي يوجد في أماكن في بلدان أخرى ولذا لم تشمله البنود أعلاه
<u>(صفر)</u>	<u>صفر</u>	٣' البليوتونيوم المشمول في البنود ٤-١ أعلاه، والجاري نقله دوليا، قبل وصوله إلى الدولة الماتفاقية

استراتيجية الصين بشأن القوى النووية ودورة الوقود النووي، وخطتها المتعلقة بادارة البلوتونيوم

أولاً- مقدمة

يتقدم الاقتصاد الصيني الآن بخطى سريعة متلاحقة مما يزيد من حجم الطلب على موارد الطاقة. ورغم أن الصين غنية بموارد الطاقة فان تكوين تلك الموارد ليس رشيداً جداً، كما ان توزيعها الجغرافي غير متساوٍ الى حد بعيد. فموارد الفحم والقوى الهيدرولوجية، وهي موارد الطاقة الرئيسية، موزعة أساساً في مناطق تقع في شمال الصين وشمالها الغربي وجنوبها الغربي؛ في حين أن موارد النفط والغاز الطبيعي، وهي موارد غير كافية للبلد نسبياً، موزعة في المناطق الداخلية أو قاع البحر. وموارد الطاقة غير كافية نسبياً في المناطق الساحلية المتطرفة اقتصادياً؛ لذا ينبغي اعتبار القوى النووية خياراً ملائماً يكفل سد العجز الذي يشوب موارد الطاقة في تلك المناطق. وتعتبر الصين غنية إلى حد ما بموارد الطاقة النووية، ولديها ركيائز راسخة فيما يخص القوى النووية ودورة الوقود النووي.

ثانياً- استراتيجية وتحطيط القوى النووية

المبدأ المنفذ الآن في صناعة القوى الكهربائية في الصين يشمل التكيف مع الأوضاع المحلية، والتطوير المتزامن لموارد القوى الهيدرولوجية والطاقة الأحفورية الوقود، والاستغلال المعتدل للقوى النووية، وإنشاء شبكات كهربائية في نفس الوقت. وبسبب القيود المتعلقة بالأموال والتقييدات فإن اسهام القوى النووية في القطاع الكهربائي لا يعود أن يكون اسهاماً تكميلياً معتملاً. إلا أن الأجل الطويل يفتح آفاقاً رحبة أمام المشاريع النووية الصينية.

وحتى عام ١٩٩٦ بلغ اجمالي القدرة المنشأة في الصين ما يربو على ٢٣٠ غيغاواط كهربائي؛ علماً بأن اجمالي حجم توليد الكهرباء سنوياً بلغ ١٠٧ جيجاواط ساعة، منها ٢١٠٠ ميغاواط كهربائي ولدتها ثلاثة وحدات قوى نووية قائمة تقسم بأن أداءها التشغيلي مرض وتنولد ٣١٪ من اجمالي حجم توليد الكهرباء. وقد استوفيت على نحو تناوبية الاجراءات المتعلقة بأربعة مشاريع قوى نووية تتضمن بناء ثمانى وحدات (٦٦٠٠ ميغاواط كهربائي) خلال السنوات العشر المقبلة، حيث يتتابع بناء تلك الوحدات الواحدة تلو الأخرى. وهذا مؤشر دال على انتقال تنمية القوى النووية في الصين من المرحلة الاستهلاكية إلى مرحلة التنمية المتواصلة.

وبناء على "الخطة الخمسية التاسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وبرنامج عام ٢٠٠٠ للأهداف الطويلة المدى" من الممكن توقع أن يصل اجمالي القدرة المنشأة في البلد كله إلى ٥٩٠ غيغاواط كهربائي بحلول عام ٢٠١٠؛ بحيث يبلغ اجمالي حجم توليد الكهرباء سنوياً ٧٥٢ جيجاواط ساعة، منها ٢٠ غيغاواط كهربائي تولدها القوى النووية. وسيزداد حجم الطلب على الطاقة من جانب الدولة في عام ٢٠٢٠؛ حيث تشير التقديرات المسقبة إلى أن القدرة المنشأة

(*) ترجمة قدمتها بعثة الصين الدائمة.

ستبلغ حينئذ ٨٠٠ غيجاواط كهربائي، يزيد نصيب القطاع النووي فيها على ٤٠٪ غيجاواط كهربائي. وفي ظل مراعاة العوامل المرتبطة بالموارد والنقل ووقاية البيئة فإن القوى النووية ستتطور بقدر أكبر في الفترة الوسيطة بحيث تصبح قيمة اسهامها المطلقة كبيرة رغم محدودية نسبة اسهامها في حجم القدرة المنشأة.

والنوع الرئيسي من مفاعلات القوى في الصين هو مفاعلات الماء المضغوط؛ فهذا النوع هو السائد فيها أساساً في الوقت الراهن بالإضافة إلى وحتى مفاعلات ماء ثقيل مستوردين. والصين قادرة على أن تتولى بنفسها تصميم وت تصنيع وحدات مفاعلات الماء المضغوط البالغة قدرتها ٢٠٠ ميجاواط كهربائي. وفيما يخص وحدات هذه المفاعلات البالغة قدرتها ٦٠٠ ميجاواط كهربائي والجاري بناؤها حالياً فان المبدأ المتبعة يتمثل في الاعتماد على الذات في تصميمها وت تصنيعها في ظل التعاون مع البلدان الأجنبية، لكن مع الاكتفاء بالذات في تطوير الجيل الثاني من مفاعلات الماء المضغوط ذات القدرة المتوسطة. وفي الوقت الراهن يلزم استيراد وحدات هذه المفاعلات البالغة قدرتها ١٠٠٠ ميجاواط كهربائي. وفي الوقت نفسه تتبع الصين عن كثب أنواع مفاعلات الجيل الثاني التي تتسم بارتفاع أمان أدائها وتزايد آثارها الاقتصادية التي تعود على مستهلكي القوى النووية، وذلك من أجل الوفاء بمتطلبات المضي في تطوير القوى النووية في القرن المقبل. وعلاوة على ذلك أدرج المشروع المتعلق بإنشاء مفاعل تجريبي سريع التوليد (٢٥ ميجاواط كهربائي) في البرنامج الوطني المعنى بتطوير التكنولوجيا المتقدمة، وسيبدأ بناء هذا المفاعل في المستقبل القريب بحيث يتوقع استكماله في عام ٢٠٠٥ تقريباً.

ثالثاً. استراتيجية دورة الوقود

وفقاً للتخطيط الإنمائي المتكامل للاقتصاد الصيني فإن الهدف الرئيسي الذي تصبوا إليه صناعة دورة الوقود النووي هو تلبية مطلب تطوير القوى النووية في إطار احترام مبدأ "الاعتماد على الذات في توفير إمدادات الوقود النووي" و "الانفتاح على العالم الخارجي"؛ وذلك في ظل السعي الحثيث إلى إيجاد نظام صناعي عصري وحديث يكفل انتاج الوقود النووي ويستطيع أن يتواكب مع تطورات القوى النووية. وفي هذا الصدد تتضمن السياسات والمسارات التقنية المحددة ما يلي:

- الاستغلال الكامل للموارد النووية، مع استخدام تقنيات جديدة تتعلق باستخراج اليورانيوم؛
- وتطوير عملية الطرد المركزي المستخدمة في إثراء اليورانيوم؛
- جلب ما يلزم من تقنيات أجنبية مستحدثة مؤخراً، وتحسين مرافق تصنيع أنواع الوقود النووي المستخدمة في مفاعلات القوى، واستخدام أنواع من الوقود تتسم بارتفاع أمانها وانخفاض تكلفتها؛
- وتطوير عملية إعادة معالجة الوقود المستهلك، وإعادة استخدام الوقود موكس المنتج بالاعتماد على البلوتونيوم المستخرج، بما يشكل دورة وقود مغلقة؛

• والحد قدر الامكان من توليد النفايات المشعة، وتعزيز السياسات المتعلقة بالتصريف في النفايات المشعة علاوة على التخلص النهائي منها بحيث ينصب ذلك على التكير بتصليدها والتخلص الاقليمي من النفايات المشعة السائلة الضعيفة والمتوسطة الاشعاع بدفعها على مقربة من سطح الأرض، وتطوير عملية تصليد النفايات المشعة السائلة القوية الاشعاع، والتخلص المركزي الجيولوجي العميق من النفايات المتصلة بعد خزنها السطحي وتبریدها.

رابعاً- خطة ادارة البلوتونيوم

رغم أنه ليس لدى الصين مخزون بلوتونيوم مفصول من التطبيقات المدنية، فقد أصدرت الحكومة الصينية "أو السلطات المختصة" قوانين ولوائح تتعلق بادارة البلوتونيوم وتشتمل أساساً على ما يلي:

١- "الائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن مراقبة المواد النووية". تنص هذه اللائحة التي أصدرها مجلس الدولة تمهيداً لتنفيذها في حزيران/يونيه ١٩٨٧ على اخضاع المواد النووية بما فيها البلوتونيوم- لادارة عمليات الترخيص، واجراءات تطبيق التراخيص والموافقة عليها واصدارها، ونظام ادارة السجلات المحاسبية وحصر المواد النووية، ونظم الحماية المادية والوقاية التقنية، والفحوص المنتظمة. وتيسيراً لتنفيذ تلك اللائحة تولت السلطات المختصة في الدولة في ١٩٩٠ اعداد واصدار مبادئ توجيهية. وتتفذ عمليات مراقبة المواد النووية تحت ولاية هيئة الطاقة الذرية الصينية؛

٢- "الائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن الحماية المادية للمواد النووية أثناء النقل الدولي". شاركت في اصدار هذه اللائحة في ١٩٩٤ وزارة الصحة العامة وهيئة الطاقة الذرية الصينية. وهي تنص على أن نظام الترخيص سينفذ سوياً لأحكام اتفاقية الوكالة بشأن الحماية المادية للمواد النووية، وكذلك "الائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن مراقبة المواد النووية"- في مجال الحماية المادية للمواد النووية أثناء النقل الدولي، وعلى تحديد التدابير التي تكفل تلك الحماية؛

٣- "الائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن مراقبة الصادرات النووية". تنص هذه اللائحة التي أصدرها مجلس الدولة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على ادراج البلوتونيوم ضمن المواد النووية المسرودة في قائمة مراقبة الصادرات، وعلى اخضاع البلوتونيوم لمراقبة صارمة، وعلى تنفيذ نظام تراخيص التصدير عند تصدير البلوتونيوم.

والوقود المستهلك في محطات القوى النووية القائمة في الصين يخزن الان في أحواض الخزن الموجودة في المفاعلات. وبوجه عام تبلغ سعة الخزن في كل حوض من تلك الأحواض ما يكفي لاستيعاب المواد التي يصرفها المفاعل طوال عشر سنوات تقريباً. ويمكن نقل الوقود المستهلك إلى مصنع اعادة المعالجة، بعد انتهاء فترة لا تقل عن خمس سنوات على خزنه في الحوض. وجار في الصين حالياً بناء مصنع تجاري لإعادة المعالجة بينى خصيصاً من أجل مفاعلات القوى؛ وتشير التوقعات إلى امكانية بناء هذا المرفق وتشغيله قبل نهاية هذا القرن. واستناداً إلى معدل نمو القوى النووية،

ومن ثم الى كمية الوقود المستهلك المتراكمة، سيبنى مصنع تجاري لاعادة المعالجة يتوقع أن يدخل مرحلة التشغيل في عام ٢٠٢٠ تقريبا.

وفي بدايات القرن المقبل سيستخدم البلوتونيوم المفصول أثناء عملية اعادة المعالجة في أنشطة بحثية انمائية وفي تطبيقات تتعلق بالوقود موكس الخاص بالمفاعل التجاري السريع التوليد؛ وسينظر في الوقت نفسه في امكانية استخدامه في تطبيقات تتعلق بالمفاعلات الحرارية (مفاعلات الماء الخفيف).